AALCO/60/NEW DELHI(HEADQUARTERS)/2022/ORG 3
للاستخدام الرسمي فقط

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية

تقرير عن مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو

أمانة آلكو
29 سي، ريزال مارج،
ديبلوماتيك انكليف، تشاناكابوري،
نيودلهي – 021 110
(الهند)

تقرير عن مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو

المحتويات

أولاً.	مقدمة	1
ثانياً.	تقرير عن أنشطة المركز الآسيوي للتحكيم الدولي (AIAC) للعام 2021-2022	10
ثالثاً.	تقرير عن أنشطة مركز نيروبي للتحكيم الدولي (NCIA) للعام 2019-2020	20
رابعاً.	مشروع قرار بشأن بند جدول الأعمال	30

أولاً. مقدمة

أ. تمهيد

1. اقترحت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية (آلكو) في دورتها السنوية الثالثة عشرة التي عقدت في لاغوس (نيجيريا) في عام 1973، أنه بالإضافة إلى متابعتها لأعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) في مجال التحكيم التجاري الدولي، ستجري المنظمة أيضاً دراسة مستقلة حول بعض المشكلات العملية الأكثر أهمية المتعلقة بالموضوع من وجهة نظر المنطقة الآسيوية الأفريقية. أعدت الأمانة بناءً على ذلك مخططاً للدراسة لقي استجابةً إيجابية من الدول الأعضاء. أعدت الأمانة بعد ذلك دراسة مفصلة وشاملة ونظرت اللجنة الفرعية للقانون التجاري في هذه الدراسة خلال الدورة السنوية الخامسة عشرة المنعقدة في طوكيو (اليابان) في عام 1974.

2. أيدت آلكو في دورة طوكيو توصيات لجنتها الفرعية للقانون التجاري بأنه يجب على الدول الأعضاء بذل الجهود لتطوير التحكيم المؤسسي في المناطق الآسيوية والأفريقية. أعدت الأمانة بعد ذلك عملاً بتفويض دورة طوكيو دراسة منقحة لتمكين اللجنة الفرعية للقانون التجاري خلال دورة كوالالمبور من صياغة مبادئ أو قواعد نموذجية للنظر فيها. طلبت اللجنة الفرعية للقانون التجاري من الأمانة في دورة كوالالمبور (ماليزيا) التي عقدت في عام 1976 إجراء دراسة جدوى لإنشاء مراكز تحكيم إقليمية في المنطقة الآسيوية الأفريقية، لعرضها على الدورة السنوية الثامنة عشرة لآلكو.[1]

3. تركزت المناقشات في الدورة السنوية الثامنة عشرة التي عقدت في بغداد (العراق) في عام 1977 على دراسة الأمانة المعنونة "المخطط المتكامل لتسوية النزاعات في المسائل الاقتصادية والتجارية" والتي توخت من بين أمور أخرى، إنشاء شبكة من المراكز الإقليمية للتحكيم تعمل تحت رعاية آلكو في أجزاء مختلفة من آسيا وأفريقيا حتى يمكن تقليل تدفق قضايا التحكيم إلى مؤسسات التحكيم خارج المنطقة الآسيوية الأفريقية. يمثل المخطط المتكامل أيضاً جهداً من جانب البلدان النامية لأول مرة لتطوير إجراء عادل وغير مكلف وسريع لتسوية النزاعات.[2]

---

[1] أوضحت دراسة الأمانات الهدفين الأساسيين لخطة التسوية المتكاملة للنزاعات في آلكو. في المقام الأول، إنشاء نظام يمكن بموجبه تسوية النزاعات والخلافات الناشئة عن المعاملات التي ينتمي فيها الطرفان إلى منطقتي آسيا وأفريقيا والمحيط الهادئ في إطار إجراءات عادلة وغير مكلفة وكافية. ثانياً، تشجيع الأطراف على إجراء عمليات التحكيم داخل المنطقة التي يكون فيها الاستثمار أو مكان الأداء في إطار معاملة دولية بلداً داخل هذه المنطقة. أيدت الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة إنشاء ست مناطق فرعية وهي شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وغرب آسيا وشمال أفريقيا وشرق أفريقيا وغرب أفريقيا. بيد أنه أشير إلى أن هذا المخطط يمكن أن يعمل في البداية مع مركزين، ويمكن إنشاء مراكز أخرى في ضوء الخبرة المكتسبة وحجم العمل.

[2] آلكو، "تقرير الدورات السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة المنعقدة في كوالالمبور (1976) وبغداد (1977) والدوحة (1978)" متاح على الموقع: http://www.aalco.int/scripts/view-posting.asp?recordid=4

4. أيدت آلكو في الدورة السنوية التاسعة عشرة التي عقدت في الدوحة (قطر) في عام 1978 توصيات اللجنة الفرعية للقانون التجاري بشأن إنشاء مركزين للتحكيم للمنطقة الآسيوية والأفريقية في كوالالمبور (ماليزيا) والقاهرة (جمهورية مصر العربية) على التوالي. كان من المتوخى أن يعمل مركزا التحكيم كمؤسسات دولية تحت رعاية آلكو لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) تعزيز التحكيم التجاري الدولي في منطقتي آسيا وأفريقيا.
(ب) تنسيق ومساعدة أنشطة مؤسسات التحكيم القائمة لا سيما بين تلك الموجودة في المنطقتين.
(ج) تقديم المساعدة في إجراء عمليات التحكيم المخصّصة لا سيما تلك التي تتم بموجب قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للتحكيم.
(د) المساعدة في تنفيذ قرارات التحكيم.
(ه) توفير التحكيم تحت رعاية المركز عند الاقتضاء

5. تم إبرام اتفاق في نيسان / أبريل عام 1978 بين آلكو وحكومة ماليزيا عملاً بالقرار المذكور أعلاه فيما يتعلق بإنشاء مركز إقليمي للتحكيم في كوالالمبور. أبرم اتفاق مماثل في كانون الثاني / يناير عام 1979 مع حكومة جمهورية مصر العربية بشأن إنشاء مركز إقليمي للتحكيم في القاهرة. اعترفت الاتفاقات بوضع المراكز كمنظمات حكومية دولية ومنحت بعض الحصانات والامتيازات لعملها المستقل. قدمت الحكومات المضيفة أيضاً أماكن عمل مناسبة ومنحاً مالية وموظفين لازمين لتشغيل المراكز. اعتمدت المراكز قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للتحكيم مع إدخال التعديلات المناسبة وعرضت خدماتها على أي طرف سواءً داخل المنطقة أو خارجها من أجل التحكيم المدار ومرافق التحكيم سواءً كانت مخصصة أو تحت رعاية أي مؤسسة أخرى.

6. دفع نجاح مركزي التحكيم الإقليميين هذين المنظمة إلى إنشاء مركزين آخرين أحدهما في لاغوس (نيجيريا) افتتح رسمياً في عام 1989. أما المركز الآخر الذي أنشئ فكان في طهران (جمهورية إيران الإسلامية) وتم في إطاره إبرام اتفاق بين آلكو وحكومة جمهورية إيران الإسلامية في عام 1997 وصدق عليه فيما بعد رئيس جمهورية إيران الإسلامية وبدأ تنفيذه في 10 حزيران / يونيو 2003.

7. تم توقيع مذكرة تفاهم بين آلكو وحكومة جمهورية كينيا في 3 نيسان / أبريل 2006 خلال الدورة السنوية الخامسة والأربعين لآلكو التي عقدت في المقر في نيودلهي لإنشاء مركز خامس في نيروبي. تم التوقيع على اتفاقية إنشاء مركز نيروبي الإقليمي للتحكيم من قبل الأمين العام آنذاك لآلكو والنائب العام لجمهورية كينيا خلال الدورة السنوية السادسة والأربعين لآلكو التي عقدت في كيب تاون في جمهورية جنوب أفريقيا من 2 حتى 6 تموز / يوليو 2007. دخل قانون مركز نيروبي للتحكيم الدولي حيز التنفيذ في 25 كانون الثاني /

يناير 2013. أنشأ مجلس الإدارة الافتتاحي نظم المركز وهياكله في الفترة 2014-2015، ونشرت قواعد المركز للتحكيم والوساطة في كانون الأول / ديسمبر 2015. تم افتتاح مركز نيروبي للتحكيم الدولي (NCIA) في 5 كانون الأول / ديسمبر 2016. المركز الوطني للتحكيم هو خامس مركز تحكيم إقليمي يعمل تحت رعاية آلكو والثالث في أفريقيا بعد مركزي القاهرة ولاغوس.

8. تقرر في الدورة السنوية السابعة والخمسين لآلكو التي عقدت في طوكيو في اليابان (2018) أن يتخذ الأمين العام مبادرة نحو إنشاء مركز تحكيم إقليمي آخر في أي دولة عضو مهتمة في مناطق جنوب إفريقيا وشرق آسيا وجنوب آسيا من أجل خدمة تلك المناطق بشكل أفضل. أبدت حكومة جمهورية الصين الشعبية استعدادها لإنشاء مركز تحكيم إقليمي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في جمهورية الصين الشعبية.

9. تم وفقاً لذلك توقيع اتفاقية مضيف في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2021 بين جمهورية الصين الشعبية والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية (آلكو) لإنشاء مركز هونغ كونغ الإقليمي للتحكيم.[3] تم افتتاح المركز رسمياً في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2022 ويقف متحداً مع مُثُل الصداقة والتعاون بهدف تعزيز حل النزاعات التجارية والاستثمارية في المنطقة الآسيوية الأفريقية.

(أولاً) المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في ماليزيا

10. تم إنشاء أول مركز إقليمي للتحكيم لآلكو في كوالالمبور في ماليزيا في آذار / مارس 1978. اعتُبر ذلك معلماً هاماً في الحركة الرامية إلى تعزيز التضامن الآسيوي - الأفريقي في المسائل القانونية الدولية والعلاقات الاقتصادية. أنشئ المركز لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات عن طريق تبادل رسمي للرسائل بين الحكومة الماليزية وآلكو آنذاك. افتتح المركز رسمياً معالي السيد تون حسين أون رئيس وزراء ماليزيا في 17 تشرين الأول / أكتوبر 1978.

11. تم في وقت لاحق التوقيع على اتفاق بين حكومة ماليزيا وآلكو بشأن المركز الإقليمي للتحكيم في كوالالمبور (RCAKL) في 29 تموز / يوليو 1981.[4] تم بعد ذلك التوقيع على اتفاق المقر الخاص بمركز كوالالمبور للتحكيم التجاري الدولي في 10 آب / أغسطس 1989.[5]

---

[3] الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية الصين الشعبية والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية (آلكو) بشأن إنشاء مركز إقليمي للتحكيم في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية (10 تشرين الثاني / نوفمبر 2022) https://www.aalc > o.int/agreements/Agreement%20between%20AALCO%20and%20Hong%20Kong%20Regional%20Cent re%20for%20Arbitration.pdf> تم الوصول إليه في 1 أيلول / سبتمبر 2022

[4] وقّع على هذه الاتفاقية معالي وزير التجارة والصناعة آنذاك، السيد تنكو أحمد ريثادين نيابةً عن ماليزيا والأمين العام لآلكو آنذاك السيد ب. سين.

[5] وقع على هذا الاتفاق النائب العام لماليزيا آنذاك معالي السيد تان سري أبو طالب بن عثمان والسيد إف إكس نجينجا الأمين العام لآلكو آنذاك.

12. تم من أجل إضفاء الطابع الرسمي على استمرار عمل المركز اعتباراً من 1 كانون الثاني / يناير 1992 التوقيع على اتفاق بين آلكو وحكومة ماليزيا في 14 شباط / فبراير 2004 يتعلق بمركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم كما كان يسمى آنذاك.[6]

13. يقدم المركز التسهيلات والمساعدة من أجل تسيير إجراءات التحكيم بما في ذلك تنفيذ القرارات الصادرة في الإجراءات المنعقدة تحت رعاية المركز. قواعد التحكيم تحت رعاية المركز هي قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للتحكيم لعام 1976 مع بعض التعديلات والتكييفات. تتمثل المهام الرئيسية الأخرى للمركز في تشجيع التحكيم التجاري الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتقديم المشورة والمساعدة إلى الأطراف التي قد تتواصل مع المركز.

14. يقدم المركز أيضاً إلى جانب هذه الخدمات خيارات أخرى لتسوية النزاعات مثل الوساطة / التوفيق بموجب قواعد التوفيق الخاصة بالمركز. يدير المركز أيضاً إدراكاً منه للأهمية المتزايدة للملكية الفكرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمة تسوية النزاعات "نطاقي" على الصعيدين الدولي والمحلي التي يوفرها المركز الماليزي لمعلومات الشبكة الذي يدير "نطاقي". تخضع جميع نزاعات أسماء النطاقات وتدار وفقاً لسياسة حل نزاعات أسماء النطاقات (MYDRP) للمركز الماليزي لمعلومات الشبكة وقواعد حل نزاعات أسماء النطاقات والقواعد التكميلية للمركز الإقليمي للتحكيم في كوالالمبور.

15. تم في الآونة الأخيرة من أجل التعبير بشكل أفضل عن وضع المركز وفقاً لنطاقه الموسع تغيير تسمية المركز إلى المركز الآسيوي للتحكيم الدولي (AIAC) الذي تم إضفاء الطابع الرسمي عليه بموجب اتفاقية تكميلية تم إبرامها بين آلكو وماليزيا في 7 شباط / فبراير 2018.[7]

(ثانياً) مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي في جمهورية مصر العربية

16. أنشئ أول مركز تحكيم إقليمي في المنطقة الأفريقية، وهو مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي في كانون الثاني / يناير 1979. تم إنشاء المركز لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات من خلال تبادل رسمي

[6] تم توقيع هذا الاتفاق من قبل معالي السيد داتوك سيري أوتاما والدكتور رايس ياتيم الوزير في إدارة رئيس الوزراء والسفير الدكتور وفيق زاهر كامل الأمين العام لآلكو آنذاك.

[7] اتفاقية تكميلية بين حكومة ماليزيا والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية (آلكو) المتعلقة بالمركز الإقليمي للتحكيم في كوالالمبور (7 شباط / فبراير 2018) <htt ps://www.aalco.int/Supplimentary%20Agreement%20between%20Malaysia%20and%20AALCO%20on %207%20January%202018.pdf> تم الوصول إليها في 1 أيلول / سبتمبر 2022

للرسائل بين حكومة جمهورية مصر العربية وآلكو. تم في عام 1983 إبرام اتفاق آخر بين آلكو وحكومة جمهورية مصر العربية لمنح مركز دائم لمركز القاهرة.

17. يقدم مركز القاهرة خدمات متخصصة لتسوية النزاعات التجارية والاستثمارية من خلال التحكيم. يشمل أيضاً تقنيات بديلة لتسوية النزاعات (ADR) مثل التوفيق والوساطة والخبرة الفنية. يقدم المركز إضافةً لذلك المشورة إلى الأطراف في العقود التجارية والاستثمارية الدولية فيما يتعلق بصياغة هذه العقود، وتشجيع التحكيم وغيره من تقنيات التسوية البديلة للنزاعات في المنطقة الأفريقية الآسيوية من خلال تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية وبرامج تدريبية دولية للمحكمين الدوليين وعلماء القانون من المنطقة الأفريقية الآسيوية من جانب معهد التحكيم والاستثمار التابع للمركز. يتبع مركز القاهرة قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للتحكيم مع بعض التعديلات.

18. أنشأ مركز القاهرة أيضاً إضافةً لذلك معهد التحكيم والاستثمار في عام 1990 ومعهد المحكمين العرب والأفارقة في جمهورية مصر العربية في عام 1991 وفرع التحكيم البحري التابع للمركز في الإسكندرية الذي يتناول حصراً النزاعات البحرية في عام 1992 وفرع القاهرة للمعهد المعتمد للمحكمين في لندن في عام 1999 ومركز الإسكندرية للتحكيم الدولي في عام 2001 ومركز الوساطة وتسوية النزاعات باعتباره فرعاً من فروع مركز القاهرة لإدارة التحكيم التجاري وغيره من الوسائل السلمية غير الملزمة لتفادي النزاعات التجارية والاستثمارية وتسويتها في عام 2001.

(ثالثاً) المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي - لاغوس في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

19. أبرم اتفاق مع حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية في عام 1980 لإنشاء مركز ثالث في لاغوس. افتُتح المركز رسمياً في آذار / مارس 1989. وقع النائب العام ووزير العدل آنذاك باسم نيجيريا والأمين العام لآلكو آنذاك اتفاقاً في هذا الصدد في 26 نيسان / أبريل 1999. بدأ منذ ذلك الحين تشغيل المركز على أساس موارده البشرية ورأس ماله.

20. يعد المركز اليوم خلية نحل للأنشطة التي توفر أماكن للتحكيم المحلي والدولي في المسائل الاقتصادية والتجارية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولا سيما منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. افتتح الأمين العام لآلكو في 7 شباط / فبراير 2006 اجتماع اللجنة الاستشارية للمركز الإقليمي للتحكيم في لاغوس. كما حضر هذه المناسبة معالي أ. ج. كاريبي وايت قائد الجمهورية الفيدرالية المحترم قاضي المحكمة العليا لنيجيريا والسيدة إيونيس أوديري مديرة المركز وأعضاء المجلس الاستشاري وغيرهم من الشخصيات المرموقة.

21. إن المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي في لاغوس (RCICAL) غير ربحي ويتم إنشاؤه في المقام الأول لغرض توفير طرق بديلة لتسوية النزاعات (ADR) للتقاضي لتسوية النزاعات التجارية الناشئة عن المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف العاملة في التجارة والاستثمارات داخل وخارج المنطقة الأفريقية. تشمل الطرق البديلة لتسوية النزاعات التحكيم والوساطة والمصالحة وما إلى ذلك. المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي في لاغوس هو مؤسسة تحكيم دولية مستقلة يقع مقرها في لاغوس. اتفاق المقر فيما يتعلق بـالمركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي في لاغوس هو معاهدة وقعت في عام 1999 بين آلكو وحكومة نيجيريا الاتحادية بصفتها البلد المضيف.

(رابعاً) مركز طهران الإقليمي للتحكيم (TRAC) في جمهورية إيران الإسلامية

22. أبرم اتفاق بين حكومة جمهورية إيران الإسلامية وآلكو في 3 أيار / مايو 1997 بشأن إنشاء مركز إقليمي للتحكيم في طهران. أبلغ مندوب جمهورية إيران الإسلامية في الدورة السنوية الثانية والأربعين لآلكو في سيول في جمهورية كوريا أنه تم اعتماد الاتفاقية وأن جميع الإجراءات القانونية المطبقة في جمهورية إيران الإسلامية للتصديق على الاتفاقية المذكورة قد اكتملت.

23. أيد رئيس جمهورية إيران الإسلامية تنفيذ الاتفاقية في 31 كانون الثاني / يناير 2005 ووافق لاحقاً الأمين العام لآلكو آنذاك على قواعد التحكيم الخاصة بمركز طهران الإقليمي للتحكيم.

(خامساً) مركز نيروبي للتحكيم الدولي (NIAC) في جمهورية كينيا

24. تجدر الإشارة إلى أنه خلال دورات أروشا في جمهورية تنزانيا المتحدة في عام 1986 وبانكوك في تايلاند في عام 1987 السنوية لآلكو طلب ممثل جمهورية كينيا من آلكو النظر في جدوى إنشاء مركز تحكيم إقليمي في نيروبي لخدمة بلدان شرق وجنوب أفريقيا. كما اتصلت أمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) بأمانة آلكو للحصول على المعلومات ذات الصلة بشأن إنشاء وعمل المراكز الإقليمية التابعة لآلكو بغية النظر في إمكانية إنشاء مركز من هذا القبيل في نيروبي. في الوقت نفسه تقريباً سعت منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (PTA) أيضاً للحصول على مساعدة تقنية لإنشاء مركز تحكيم لخدمة البلدان في تلك الأجزاء من أفريقيا. أنشئ مركز التحكيم لمنطقة التجارة التفضيلية في جيبوتي في 12 تشرين الثاني / نوفمبر1987 ليعمل تحت رعاية اتحاد غرف التجارة والصناعة لمنطقة التجارة التفضيلية.

25. أعرب رئيس وفد تنزانيا خلال الدورة السنوية الثانية والثلاثين المنعقدة في كمبالا في أوغندا عام 1993عن رأي مفاده أن مركز منطقة التجارة التفضيلية في جيبوتي لم ينف الحاجة إلى مركز في نيروبي واقترح أن تتابع الأمانة إمكانية وطرائق إنشاء مركز في نيروبي. بناء على ذلك اتصل الأمين العام لآلكو آنذاك سعادة السيد فرانك إكس. نجينجا بحكومات كينيا وأوغندا وتنزانيا بهدف التحقق من مدى المساعدة المادية والدعم الاحتياطي الذي يمكن أن تقدمه لإنشاء مركز في نيروبي الذي يبدو أنه موقع مناسب لتلبية احتياجات الدول في الجزأين الشرقي والجنوبي من القارة الأفريقية. تم بناء على ذلك في الدورة السنوية الثالثة والثلاثين المنعقدة في طوكيو في اليابان عام 1994 طرح اقتراح أمام قادة وفود الدول الأعضاء لإنشاء مراكز إضافية في طهران ونيروبي.

26. تجدر الإشارة إلى أنه خلال الدورة السنوية الخامسة والأربعين لآلكو التي عقدت في نيودلهي (المقر) في 3 نيسان / أبريل 2006 وقع الأمين العام لآلكو آنذاك والنائب العام لجمهورية كينيا على مذكرة اتفاق لإنشاء المركز الإقليمي للتحكيم في نيروبي في جمهورية كينيا.

27. تم توقيع اتفاقية إنشاء مركز التحكيم الإقليمي عملاً بمذكرة التفاهم في نيروبي للتحكيم بين الأمين العام لآلكو آنذاك والنائب العام لجمهورية كينيا خلال الدورة السنوية السادسة والأربعين لآلكو التي عقدت في كيب تاون في جمهورية جنوب أفريقيا من 2 حتى 6 تموز / يوليو 2007.

28. دخل قانون مركز نيروبي للتحكيم الدولي حيز التنفيذ في 25 كانون الثاني / يناير 2013. تم إنشاء أنظمة وهياكل المركز في 2014-2015 من قبل مجلس الإدارة الافتتاحي وتم نشر قواعد التحكيم والوساطة للمركز في كانون الأول / ديسمبر 2015.

29. افتتح مركز نيروبي للتحكيم الدولي بعد ذلك في 5 كانون الأول / ديسمبر 2016. من المأمول أن يلبي المركز الخامس التابع لآلكو احتياجات الدول في منطقة شرق وجنوب إفريقيا بشكل فعال.

(سادساً) مركز هونغ كونغ الإقليمي للتحكيم

30. أنشئ مركز هونغ كونغ الإقليمي للتحكيم مؤخراً بموجب اتفاق مضيف موقع بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وآلكو. افتتحت السيدة تيريزا تشنغ وزيرة العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بجمهورية الصين الشعبية المركز رسمياً في 25 أيار/ مايو 2022. ذُكر في الافتتاح أن المركز فريد من نوعه حيث أنه لن يسعى إلى الاندماج في نظام تسوية النزاعات التابع لآلكو فحسب بل سيعزز أيضاً النمو والأداء الفعال لمؤسسات التحكيم وغيرها من الخدمات البديلة لتسوية النزاعات بما في ذلك تسوية النزاعات عبر الإنترنت.

ذُكر أن وزارة العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وجمهورية الصين الشعبية تتطلع إلى العمل مع المركز والأوساط القانونية ومجتمع تسوية النزاعات للترويج لهونغ كونغ كمركز دولي للقانون وتسوية النزاعات.

ب. أنشطة المراكز

31. على الرغم من أنه في البداية تم تنفيذ الأنشطة الترويجية لمراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو بشكل أساسي من قبل آلكو إلا أنه مع الخبرة التي تراكمت على مر السنين والاتصالات التي أقامتها هذه المراكز مع الحكومات والوكالات الحكومية والمؤسسات الدولية فإن هذه الأنشطة الترويجية يتم تنفيذها الآن بشكل رئيسي من قبل المراكز نفسها. يتم تسليط الضوء على هذه الأنشطة الترويجية في تقارير مديري المراكز المعنية.

32. من دواعي الارتياح الكبير أنه على مر السنين كانت هناك زيادة كبيرة في عدد القضايا الدولية والمحلية التي أحيلت إلى مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو. تشمل أنواع القضايا عقود النفط والتأمين والملكية الفكرية وعقود البناء وما إلى ذلك وتشمل أيضاً كلاً من القطاعين العام والخاص. إن حل النزاعات التجارية عن طريق طرق بديلة أخرى لتسوية النزاعات مثل الوساطة والمصالحة بموجب قواعد مراكز آلكو هو خيار آخر يفضله الطرفان.

33. تتمثل إحدى الوظائف المهمة لمديري مراكز التحكيم التابعة لآلكو في العمل كسلطة تعيين في عمليات التحكيم هذه. تنظم المراكز مؤتمرات وحلقات دراسية ودورات تدريبية دولية في مناطقها. بالإضافة إلى ذلك سعى مديرو المراكز بنشاط إلى إبرام اتفاقيات تعاون مع مؤسسات تحكيم أخرى.

34. يود الأمين العام من أجل تعزيز دور وأنشطة مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو أن يحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم الكامل للأنشطة المتنامية لهذه المراكز والنظر في تقديم مساهمات مالية للمساعدة في تنفيذ خططها وأنشطتها. في هذا السياق أيضاً هناك اقتراحان محددان لكي تنظر فيهما الدول الأعضاء على النحو التالي:

(أولاً) قد تنظر الدول الأعضاء في تعيين هيئة مثل الغرفة التجارية الوطنية أو غيرها من منظمات الترويج الصناعي المرتبطة بمراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو كوكالة اتصال داخل البلد بهدف تعزيز أنشطة مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو.

(ثانياً) أثناء إبرام العقود نيابة عن الحكومة والشركات العامة وغيرها من التعهدات الحكومية يمكن النظر في تضمين شرط تحكيم لتسوية النزاعات بموجب قواعد التحكيم الخاصة بمراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو.

35. من شأن هذا التشجيع من الدول الأعضاء أن يقطع شوطاً طويلاً في دعم عمل مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لألكو.

36. أدت مراكز التحكيم وظائفها إلى أقصى حد ممكن على الرغم من الصعوبات الشديدة التي تواجهها بسبب تدابير الطوارئ التي تفرضها العديد من الدول للحد من انتشار وباء COVID -19. مما يستحق الثناء أنه على الرغم من القيود الشديدة بذلت المراكز كل الجهود للمحافظة على استمرارية عملها وسلاسة أدائها. يضع الجزء التالي من تقرير الأمانة هذا في الاعتبار تقرير مديري المركز الآسيوي للتحكيم الدولي (AIAC) ومركز نيروبي للتحكيم الدولي مما يلقي الضوء على تفاصيل أنشطة المراكز في عام 2021-2022.

ثانياً. تقرير عن أنشطة المركز الآسيوي للتحكيم الدولي 2021-2022

نبذة عن المركز الآسيوي للتحكيم الدولي

37. أُنشئ المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في ماليزيا المعروف سابقاً باسم مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم في عام 1978 عملاً باتفاق البلد المضيف المبرم بين حكومة ماليزيا والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية ("آلكو"). يقود المركز الآسيوي للتحكيم الدولي المدير تان سري داتوك سوريادي بن حليم عمر.

38. المركز الآسيوي للتحكيم الدولي مؤسسة تحكيمية غير حكومية وغير ربحية ومعترف بها كمنظمة دولية بموجب القوانين المحلية لماليزيا. بحكم هذا الاعتراف تمنح حكومة ماليزيا أيضاً المركز الآسيوي للتحكيم الدولي الحصانات والامتيازات. يقع المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في واحد من المباني الأكثر شهرة وتراثاً في ماليزيا مبنى بانغونان سليمان وهو مزود موثوق به للخدمات البديلة لتسوية النزاعات في المنطقة الآسيوية. كان المركز أول مركز في العالم يعتمد قواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للتحكيم بصيغتها المنقحة في عام 2013 ولديه مجموعة قواعد تحكيم خاصة به تغطي مختلف أشكال التحكيم بما في ذلك التحكيم التقليدي والتحكيم القائم على الشريعة.

39. سُرَّ المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في 1 آب / أغسطس 2021 بإطلاق قواعد التحكيم الجديدة والمحسنة كلياً لعام 2021. شكل هذا الإطلاق علامة بارزة أخرى على طريق النمو والرؤية المستمرين للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي والوفاء بالتزامه بخدمة مجتمع التحكيم العالمي بشكل مبتكر من خلال منتجاته وخدماته. مع عدم إجراء تغييرات على هيكل الرسوم ومجموعة واسعة من الأحكام المتطورة والمصممة خصيصاً لتنظيم سير إجراءات التحكيم بكفاءة في العرض فإن قواعد التحكيم الصادرة عن المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في عام 2021 تقف بشكل ملحوظ كمنتج قابل للمقارنة والمنافسة ويعكس المعايير والممارسات الدولية المعاصرة على الساحة العالمية.

30. أطلق المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في الأول من كانون الأول / ديسمبر 2021 قواعده المنقحة والمحسنة للتحكيم الإلكتروني لعام 2021 بنجاح. قواعد التحكيم الإلكتروني 2021 الخاصة بـالمركز الآسيوي للتحكيم الدولي هي مجموعة من القواعد الإجرائية التي تغطي جميع جوانب عملية التحكيم التي تسترشد بالشريعة الإسلامية ومناسبة للتحكيم في النزاعات الناشئة عن المعاملات التجارية القائمة على المبادئ الإسلامية. تعكس القواعد المنقحة الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لتشجيع المزيد من الكفاءة في إطار التحكيم الإسلامي بينما تظل وفية لأخلاقيات الشريعة ومبادئها.

31. كما أن المركز الآسيوي للتحكيم الدولي هو السلطة الإدارية الوحيدة التي تتولى إجراءات التحكيم القانونية المحلية بموجب قانون الدفع والفصل في قضايا صناعة البناء (CIPAA) لعام 2012 وقد وضعت أيضاً قواعد وإجراءات التحكيم في قضايا المركز الآسيوي للتحكيم الدولي للمساعدة في إدارة إجراءات التحكيم. بالإضافة إلى ذلك يدير المركز الآسيوي للتحكيم الدولي الوساطة بموجب قواعد وساطة المركز الآسيوي

للتحكيم الدولي الخاصة به. يوفر المركز الآسيوي للتحكيم الدولي المتعلق بأسماء النطاقات علاوة على ذلك خدمات لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء النطاقات باعتباره أحد المكاتب الأربعة التابعة للمركز الآسيوي لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء النطاقات (ADNDRC) من أجل تسوية النطاقات العامة العليا (gTLDs). كما عيّن المركز الآسيوي للتحكيم الدولي من قبل مركز معلومات الشبكة الماليزي في يرهاد (MYNIC) نطاقات المستوى الأعلى لرمز الدولة (ccTLDs).

32. قدم المركز الآسيوي للتحكيم الدولي إلى جانب تقديم الدعم المؤسسي لإجراءات التحكيم المحلية والدولية وغيرها من إجراءات تسوية النزاعات بتسهيلات الاستماع والخدمات الإدارية المساعدة للمحاكم التي تعمل بشكل خاص أو تحت رعاية مؤسسة أخرى. ينشر المركز الآسيوي للتحكيم الدولي أيضاً أدلة وتعميمات لتيسير استخدام قواعده وفهمها. بالإضافة إلى ذلك فإن المركز الآسيوي للتحكيم الدولي هو أيضاً محكمة رسمية للتحكيم الرياضي (CAS) ومركز السمع البديل لمحكمة التحكيم الدائمة (PCA).

33. ينظم المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في إطار جهوده المتواصلة في مجال بناء القدرات ونشر المعلومات المتعلقة بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية دورات ومنتديات مختلفة بشأن مختلف سبل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. تتمثل إحدى المنصات الرئيسية لمبادرات بناء القدرات في مجموعة الممارسين الشباب التابعة لمركز التحكيم الآسيوي الدولي (" AIAC YPG ") التي تجمع بين ممارسي تسوية النزاعات الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً والطلاب المهتمين ببناء حياتهم المهنية في مجال الحل البديل للنزاعات سريع النمو والديناميكي.

الفعاليات التي نظمها المركز الآسيوي للتحكيم الدولي من تشرين الثاني / نوفمبر 2021 حتى حزيران / يونيو 2022

34. واصل المركز الآسيوي للتحكيم الدولي تقديم واستضافة مجموعة من الفعاليات تركز على بناء القدرات ونشر المعلومات حول الحلول البديلة لفض النزاعات. لمحة عامة حول أهم الفعاليات:

(أولاً) الافتتاح الرسمي لأكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي

انطلق المركز الآسيوي للتحكيم الدولي عام 2022 على مستوى عالٍ مع افتتاح أكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي التي ترأستها داتوك فيرا هاجا ماس إرمياتي سامسودين المحترمة وهي نائب الوزير في إدارة رئيس الوزراء (البرلمان والقانون) في بانغونان سليمان في كوالالمبور بتاريخ 11 كانون الثاني / يناير 2022. حضر حفل الافتتاح في بانغونان سليمان التابع للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي نحو 70 مشاركاً، من بينهم أعضاء مجلس هيئة التدريس في أكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي وفريق المعلمين التابع لأكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي

وقضاة وخبراء الحلول البديلة لفض النزاعات ومهنيون من القطاع الخاص وموظفون حكوميون. كما شهد الإطلاق الذي تم تنفيذه في بيئة مختلطة جمهوراً عالمياً من أكثر من 250 مشاركاً يتابعون بشكل افتراضي عبر منصة زووم الخاصة بـالمركز الآسيوي للتحكيم الدولي. أكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي هي امتداد لعرض المركز الآسيوي للتحكيم الدولي لمنتجات وخدمات الحلول البديلة لفض النزاعات كونها جهة التنسيق لجميع الدورات التدريبية وورش العمل وبرامج الشهادات التي يقدمها المركز. كما تتماشى أيضاً مع تفويض المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في مجال بناء القدرات وتطلعه إلى ضمان التنمية المستمرة والمستدامة في مجال الحلول البديلة لفض النزاعات. تم تنظيم حلقة نقاش بعنوان "التعلم وإعادة التعلم: التعليم المستمر من أجل الحلول البديلة لفض النزاعات كسبيل للمضي قدماً" كجزء من حدث الإطلاق. وقد عيّن مدير المركز الآسيوي للتحكيم الدولي تون محمد راس بن شريف رئيس القضاة السابق في ماليزيا رئيساً غير تنفيذي لأكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي، وسيقدم المشورة ويعمل بمشاركة المركز الآسيوي للتحكيم الدولي ومجلس الكلية من أجل المبادرات المقبلة.

ثانياً. إطلاق تفسيرات قواعد المركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2021

شكل إطلاق التفسيرات الصادرة عن المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في عام 2021 وقواعد التحكيم الإلكتروني الصادرة عن المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في عام 2021 في بانغونان سليمان علامة فارقة بالنسبة للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي. تشمل التفسيرات تقييم وشرح شامل لكلا القاعدتين لمساعدة خبراء الحلول البديلة لفض النزاعات والأطراف المؤثرة في إجراء مسائل التحكيم باستخدام القواعد ذات الصلة.

حضر هذا الحدث الذي ترأسه تون عارفن بن زكريا رئيس المركز الآسيوي للتحكيم الدولي إلى جانب مدير المركز شخصيات بارزة من خبراء الحلول البديلة لفض النزاعات بالوسائل السلمية وخبراء الصناعة المتواجدين في ماليزيا. حضر الحدث أيضاً بشكل افتراضي مشاركون من جميع أنحاء العالم من خلال منصتي زوم وفيسبوك لايف التابعتين للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي. عُقدت جلسة للتواصل عقب الافتتاح حيث تمكن الحضور من التحدث مباشرة إلى فريق المركز الآسيوي للتحكيم الدولي الذي قام بصياغة التفسيرات وكذلك المساهمين في المطبوعات. وهذه التفسيرات متاحة الآن لخبراء الحلول البديلة لفض النزاعات بالوسائل السلمية والقضاة الحاليين من أجل تحسين فهم نطاق قواعد المركز الآسيوي للتحكيم الدولي وقابليتها للتطبيق.

ثالثاً. جلسات مناقشة المركز الآسيوي للتحكيم الدولي

بالتزامن مع مسابقة بريموت السادسة للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2022، قام المركز الآسيوي للتحكيم الدولي بالتعاون مع مجموعة الممارسين الشباب للمركز بتنظيم ثلاث ورش

عمل مناقشة لمساعدة المشاركين على الاستعداد للمسابقة. ترأس جميع الجلسات متحدثون ذوو خبرة.

رابعاً. مؤتمر مجموعة الممارسين الشباب للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2022

كان من دواعي سرور مجموعة الممارسين الشباب للمركز الآسيوي للتحكيم الدول تنظيم المؤتمر الخاص بها لعام 2022 بالتزامن مع مسابقة بريموت السادسة للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي في 17 آذار / مارس 2022. طرح المؤتمر موضوع "الحالة الراهنة للتجارة الدولية والتحكيم: هل استقرت الأوضاع؟". البروفيسور الدكتور يور. أولريش جي شروتر الذي ألقى الكلمة الرئيسية وطرح آراءه بشأن الاختلاف المستمر بين التجارة الدولية والتحكيم. كان موضوع الجلسة الأولى هو «تحقيق التوازن في المصالح: العقود والتحكيم التجاري الدولي»، أما الجلسة الثانية فقد تضمنت موضوع «تعيين المحكمين في التحكيم المتعدد الأطراف: التعيين أو عدم التعيين؟». اختتم مؤتمر مجموعة الشباب الممارسين التابع للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي بجلسة "نقاش حادة".

خامساً. مسابقة بريموت السادسة للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2022

أجرى المركز الآسيوي للتحكيم الدولي، في الفترة الممتدة من 18 إلى 20 آذار / مارس 2022 مسابقة بريموت السادسة للمركز بنجاح. شارك 146 فريقاً من جميع أنحاء العالم تقريباً في المسابقة إلى جانب 269 مُحكّماً محلياً ودولياً، عملوا كقضاة وشاركوا نصائحهم القيمة وتعليقاتهم وتوجيهاتهم بما يخدم المشاركين. كان الهدف من الفعالية هو مساعدة المشاركين في الاستعداد للمسابقة الثلاثين المنتظرة، "ويليم سي فيس"، لمناقشة التحكيم التجاري الدولي في فيينا ومسابقة فيس موت (الشرق) التاسعة عشر في هونغ كونغ. تم الإعلان عن فوز جامعة هامبورغ من بين الفرق المتنافسة.

سادساً. التواصل في فيينا

كانت مسابقة المناقشة الأولية لهذا العام مهمة بشكل خاص بالنسبة للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي حيث تم اختيار قواعد التحكيم للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2021 كقواعد مرجعية للتحكيم لمسابقة فيس موت (فيينا) التاسعة والعشرين ومسابقة فيس موت الشرق (هونغ كونغ). حضر مدير المركز الآسيوي للتحكيم الدولي المسابقة في فيينا في حين تولى نائب مدير المركز رئاسة نهائيات هونغ كونغ. كما كان المركز الآسيوي للتحكيم الدولي بمثابة "فقاعة اجتماعية" رسمية أقيمت فيها مناسبتان اجتماعيتان بالتزامن مع "فيس موت فيينا" في كوالالمبور.

نظم المركز الآسيوي للتحكيم الدولي بالشراكة مع "فيس موت" وبدعم من كونراد بارتنرز حدثاً خاصاً قبل الفعالية بعنوان "قواعد المركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2021: فيس وما بعدها" تم تحديد موعده في 8 نيساتن / أبريل 2022 في فيينا. تم بناء هذا الحدث كحفل رفع الستار لفيس موت حيث تم اختيار قواعد التحكيم الصادرة عن المركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2021، وحضرت رئيسة الشؤون القانونية في المركز السيدة ميشيل سونيتا كومار تقديم عرض حول السمات الرئيسية لقواعد التحكيم الصادرة عن المركز لعام 2021 وكذلك دور المركز كمؤسسة تحكيم دولية. أعقب ذلك حلقة نقاش شارك فيها السيد أولريتش كوبيتزكي (المستشار المستقل والمحكم) والسيدة كومار وأدارها السيد بيتر ريزنيك (كونراد بارتنرز). بدأ الحدث أيضا بكلمة افتتاحية ألقاها مدير فيس الأستاذ الدكتور ستيفان كرول وكلمة خاصة ألقتها الدكتورة جوديث كنيبر من لجنة القانون التجاري الدولي.

بعد ذلك، شهد حدث ثانٍ بالتعاون مع مركز فيينا للتحكيم الدولي ("VIAC") حلقة نقاش بعنوان "اجتماع مؤسسات التحكيم: مركز فيينا للتحكيم الدولي والمركز الآسيوي للتحكيم الدولي" عُقد في 12 نيسان / أبريل 2022. سلطت حلقة النقاش الضوء على الدور الذي تبناه مركز فيينا للتحكيم الدولي والمركز الآسيوي للتحكيم الدولي في إدارة تجنب النزاعات لمستخدميها العالميين بالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات التي تنفذها كل مؤسسة في التعامل مع وباء كوفيد-19. كما نوقشت لمحة عامة عن إطار التحكيم والوساطة الخاص بمركز فيينا للتحكيم الدولي والمركز الآسيوي للتحكيم الدولي بالإضافة إلى مرافقها وقدراتها الافتراضية وإطار إدارة القضايا.

سابعاً. التواصل في لندن

قامت "39 اسيكس تشامبرز" في نهاية نيسان / أبريل 2022 باستضافة المركز الآسيوي للتحكيم الدولي لحضور فعالية في مكاتبها في تشانسري لين للمحامين وممارسي الحلول البديلة لتسوية النزاعات في لندن. قدمت رئيسة الشؤون القانونية في المركز الآسيوي للتحكيم الدولي السيدة ميشيل سونيتا كومار عرضاً تقديمياً حول السمات الرئيسية لقواعد التحكيم في المركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2021 وأنتج عن ذلك جلسة أسئلة وأجوبة مشوقة للغاية مع الجمهور.
ثم اجتمع وفد من المركز الآسيوي للتحكيم الدولي مع السيدة كاثرين ديكسون المديرة العامة لمعهد المحكمين القانونيين وزملائها في مكاتب المعهد في بلومزبري سكوير لندن. أجريت مناقشة مثمرة بشأن مختلف مجالات التعاون وفرص بناء القدرات.

ثامناً. سلسلة التعلم الإلكتروني للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2022

قدمت أكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي سلسلة تعلم التحكيم الإلكتروني للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2022 بعد إطلاق قواعد التحكيم الإلكتروني الرائدة للمركز الآسيوي للتحكيم

الدولي لعام 2021 وتماشياً مع التزام المركز بتوفير منصة ميسورة التكلفة لنشر ثقافة الحلول البديلة لفض النزاعات في ماليزيا. تم تصميم هذا البرنامج التفاعلي لتزويد المشاركين بالمهارات والمعرفة والخبرة اللازمة فيما يتعلق بالتحكيم الإسلامي. كانت السلسلة متاحة لأي شخص لديه رغبة بمعرفة المزيد عن النزاعات الناشئة عن قطاع التمويل الإسلامي والتحكيم الإسلامي. تم إجراء أربع ورش تعليمية من كانون الثاني / يناير حتى آيار / مايو 2022 شارك فيها ما يقارب 300 مشارك من ماليزيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا.

تاسعاً. سلسلة ورش عمل تطوير الكفاءات المستمرة (CCD) للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي

تم تصميم عشر ورش عمل شهرياً لتطوير الكفاءة المستمرة ("CCD") الخاصة بالمركز الآسيوي للتحكيم الدولي من شباط / فبراير 2022 إلى تشرين الثاني / نوفمبر 2022، لتكون تفاعلية ومفيدة لكل من الأفراد المدربين قانونياً وغير المدربين قانونياً الذين يحضرون ويشاركون بانتظام في الإجراءات بموجب قانون الدفع والفصل في صناعة البناء لعام 2012. اختيرت المواضيع المحورية لسلسلة ورش العمل المعنية باتفاقية مكافحة التصحر بهدف استكمال قدرة المحكمين المعتمدين في المركز الآسيوي للتحكيم الدولي على معالجة جميع المسائل التقنية والإجرائية والموضوعية وكذلك تحسين أسلوبهم في صياغة القرارات. تم إجراء ست ورش عمل تضمنت 784 مشاركاً يستفيدون من سلسلة ورش العمل هذه حتى تموز / يوليو 2022.

عاشراً. سلسلة ورش العمل المعنية بالتحكيم في الممارسة العملية

أطلق المركز الآسيوي للتحكيم الدولي من خلال أكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي وبالشراكة مع المعهد المعتمد للمحكمين (فرع ماليزيا) الطبعة الثانية من سلسلة ورش العمل المتعلقة بالتحكيم في الممارسة العملية لهذا العام. عُقدت ثماني ورش عمل شهرية من نيسان / أبريل 2022 إلى تشرين الثاني / نوفمبر 2022، وتهدف هذه السلسلة إلى توفير التدريب المستمر على التطوير العملي والمهني للمحكمين المعتمدين. كما صُمِّمت ورشة العمل هذه في شكل محاضرة مع اشتراط الإعداد المسبق لدراسات الحالات الإفرادية وكذلك إجراء مناقشات جانبية مع المعلمين وإجراء تمارين وهمية بشأن جملة أمور منها استجواب الشهود وعقد جلسات الاستماع وصياغة قرارات التحكيم التي يقودها محكَّمون كبار وشخصيات بارزة مختارة. تم إجراء أربع ورش عمل شارك فيها 148 مشاركاً من خلفيات متعددة اعتباراً من تموز / يوليو 2022.

الحادي عشر. سلسلة ورش عمل مهارات الوساطة للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي

أنشأت أكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي سلسلة من ورش العمل المتعلقة بمهارات الوساطة كجزء من تشكيلة برامجها في إطار أكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي. شهدت ممارسات الوساطة المحلية والدولية في الآونة الأخيرة على حد سواء عدداً من الاتجاهات والتطورات الجديدة المثيرة وسط المشهد المتغير. كما مهد ظهور الوساطة الافتراضية الطريق للتدويل السريع للوساطة مما يتطلب من الوسطاء وممارسي الوساطة على حد سواء تطوير فهم أكبر ومتعمق لتعقيدات الوساطة بالإضافة إلى الفروق الدقيقة المختلفة المعنية. ينظم المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في إطار هذه المبادرة سلسلة من ورش العمل المتعلقة بالممارسات والإجراءات المرتبطة بالوساطة. صُممت ورش العمل لتكون تفاعلية مع استكمال التمارين والتمثيل بالأدوار بالتزامن معها لضمان الفهم والإدراك الأمثل للمواضيع المطروحة. شارك 181 مشاركاً في ورش العمل الثلاث الماضية بين شباط / فبراير وأيار / مايو 2022.

الثاني عشر. الحملة الترويجية للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2022

نظم المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في سعيه إلى تعزيز الحلول البديلة لفض النزاعات حملتين ترويجيتين في ماليزيا الشرقية وشارك في ثلاث مؤتمرات / معارض بشأن التحكيم الإسلامي في كوالالمبور وبروني وبينانج.

(أ) الحملة الترويجية للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2022 - إقليم صباح (الثاني والعشرين من كانون الثاني / يناير 2022)

نظم المركز الآسيوي للتحكيم الدولي بالشراكة مع جمعية صباح القانونية ("SLS") أول حملة ترويجية للمركز للسنة التقويمية في كوتا كينابالو في إقليم صباح. شهد الحدث مشاركة قوية من المحامين وخبراء الحلول البديلة لفض النزاعات في إقليم صباح الذين كانوا حريصين على معرفة المزيد عن النقاط الرئيسية لقواعد التحكيم الصادرة عن المركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2021 وفرص التدريب في أكاديمية المركز الآسيوي للتحكيم الدولي المركزية حديثاً بالإضافة إلى مزايا استخدام خدمات ومرافق المركز. اختتم الحدث بجلسة أسئلة وأجوبة حية ومناقشة مفتوحة مع مدير المركز الآسيوي للتحكيم الدولي. تلتزم جمعية صباح القانونية والمركز الآسيوي للتحكيم الدولي بتوفير إمكانية الوصول إلى التدريب والفرص العملية للممارسين الموجودين في إقليم صباح من أجل التطوير الشامل وتطبيق وفهم الحلول البديلة لفض النزاعات في هذه المنطقة.

(ب) اتفاقية سيلانغور الدولية حلال (SELHAC) لعام 2022 (4 – 6 آذار / مارس 2022)

في إطار جهودها الرامية إلى زيادة تعزيز الحلول البديلة لفض النزاعات لا سيما قواعد التحكيم الإلكتروني الصادرة عن المركز الآسيوي للتحكيم الدولي للمجتمع المحلي للحلول البديلة لفض النزاعات، شارك المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في اتفاقية سيلانغور الدولية حلال ("SELHAC") لعام 2022 في مركز شاه علام للمؤتمرات. تعتبر اتفاقية سيلانغور الدولية حلال التي نظمتها حكومة ولاية سيلانغور إحدى المنصات لرواد الأعمال المحليين في مجال الحلال لتقديم خدماتهم للجمهور. وشارك في المؤتمر نحو 100 عارض من 40 شركة.

(ج) مؤتمر ومعرض بروني نصف السنوي لعام 2022 (MYCE) (الأول إلى الرابع من حزيران / يونيو 2022)

كما شارك المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في مؤتمر ومعرض بروني نصف السنوي لعام 2022 حيث أقيمت علاقات جديدة بين المركز والمشاركين من المجتمع الإسلامي. قام عدد من المندوبين المحليين والدوليين بزيارة جناح المركز الآسيوي للتحكيم الدولي للتعرف بشكل أفضل على إطار التحكيم الإسلامي للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي وتبادل أفضل الممارسات حول دمج إطار التحكيم الإسلامي في القطاع المصرفي والشركات الإسلامية. كما أعرب وفد المركز الآسيوي للتحكيم الدولي عن سروره بزيارة مركز بروني دار السلام للتحكيم.

(د) العرض التقديمي للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2022 – ساراواك في الخامس عشر من حزيران /يونيو 2022

خلال هذا العرض التقديمي شارك المركز الآسيوي للتحكيم الدولي مع الأطراف المعنية بالحل البديل لتسوية النزاعات في ساراواك لفهم أفضل الطرق التي يمكن للمركز من خلالها تعزيز الحل البديل لتسوية النزاعات بشكل أفضل في الدولة بالإضافة إلى تسليط الضوء على قواعد التحكيم للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي عام 2021 التي أعيد تنشيطها مؤخراً وقواعد التحكيم الإلكتروني للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي عام 2021. كما اغتنم المركز الآسيوي للتحكيم الدولي الفرصة لمناقشة المبادرات مع رابطة المحامين في ساراواك وحكومة ساراواك من أجل تحديد وتعزيز فرص تنمية عمليات الحل البديل لتسوية النزاعات وفرصها في ساراواك. اختتم اليوم الأخير من العرض بحدث بعنوان "مستقبل الحل البديل لتسوية النزاعات في ساراواك" وقد شهد حضور أكثر من 100 مهني من خلفيات متنوعة بما في ذلك المحامين والمهندسين والمساحين والمستشارين الداخليين والمسؤولين الحكوميين والقضاة المتقاعدين. بدأ الحدث بملاحظات افتتاحية من مدير المركز الآسيوي للتحكيم الدولي وأعقب ذلك ملاحظات رئيسية أدلى بها نائب الوزير في رئاسة مجلس الوزراء في مقاطعة ساراواك

(القانون، اتفاقية ماليزيا عام 1963 والعلاقات بين الدولة والاتحاد). تم اختتام الحدث بجلسة نقاش تفاعلية حول مستقبل الحل البديل لتسوية النزاعات في ساراواك والمسائل ذات الصلة حيث تضمنت الجلسة أسئلة وأجوبة حيوية مع الجمهور.

(ه) معرض ومؤتمر بينانج حلال الدولي الحادي عشر من الأول وحتى الثالث من تموز / يوليو عام 2022

شارك المركز الآسيوي للتحكيم الدولي أيضاً في معرض ومؤتمر بينانج حلال الدولي. إلى جانب المشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجتمع الأعمال الإسلامي وصناعة الحلال التقى فريق المركز الآسيوي للتحكيم الدولي أيضاً بالمؤسسات المالية والوكالات الحكومية ذات الاهتمام الرئيسي في هذا المجال وشارك الهدف المشترك المتمثل في تعزيز التقدم والتنمية الاقتصادية في قطاع الحلال. التقى مدير المركز الآسيوي للتحكيم الدولي أيضاً خلال هذه المناسبة برئيس وزراء بينانج وبمسؤولين حكوميين بارزين آخرين في الدولة.

الثالث عشر. شهادة المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في التحكيم عام 2022

تم عقد برنامج شهادة المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في التحكيم في بيئة افتراضية عبر منصة زوم الخاصة بالمركز الآسيوي للتحكيم الدولي من السادس والعشرين من آذار / مارس 2022 وحتى الثلاثين من آذار / مارس 2022 مع إجراء الامتحانات النهائية بشكل شخصي في المركز الآسيوي للتحكيم الدولي في بانغونان سليمان في كوالالمبور بالإضافة إلى مركز امتحانات في ساراواك للمرشحين من ماليزيا الشرقية. تم الاعتراف في ماليزيا بدورة الشهادة هذه بموجب لوائح قانون إجراءات المعلومات السرية (CIPA) لعام 2014 باعتبارها مؤهلاً ضرورياً لتكون حكماً في قانون الدفع والفصل في صناعة البناء بموجب قانون الدفع والفصل في صناعة البناء لعام 2012. وشارك في هذا البرنامج 122 مشاركاً. ومن المقرر إجراء موعدين أخرين أحدهما في آب / أغسطس عام 2022 في كوتا كينابالو والثاني في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2022 في كوالالمبور.

الرابع عشر. المعهد الملكي للمساحين القانونيين (RICS) - المركز الآسيوي للتحكيم الدولي برنامج تدريب الوساطة عبر الإنترنت

أجرى المعهد الملكي للمساحين القانونيين والمركز الآسيوي للتحكيم الدولي برنامجاً تدريبياً للوساطة عبر الإنترنت ابتداءً من الثاني والعشرين من كانون الثاني / فبراير وحتى الثالث من آذار / مارس 2022. تم تصميم هذه الدورة العملية والمكثفة لمساعدة المشاركين على التوسط في النزاعات المعقدة. يحظى البرنامج باعتراف مجلس الوساطة المدنية في المملكة المتحدة

والمعهد الدولي للوساطة (IMI) حيث يجوز للمشاركين الذين يكملون هذا البرنامج بنجاح التقدم بطلب للحصول على شهادة المعهد الدولي للوساطة. كما يعترف معهد المحكمين المعتمدين (CIArb) بالإكمال الناجح لكلا الوحدتين خلال هذا البرنامج ونتيجة لذلك يجوز للمرشحين الناجحين التقدم بطلب ليصبحوا أعضاء في المعهد.

ثالثاً. تقرير عن أنشطة مركز نيروبي للتحكيم الدولي (NCIA) للعام 2019-2020

إدارة النزاعات

35. ارتفعت قيمة القضية بحلول كانون الأول / ديسمبر 2021 إلى 20 بليون وثمانمائة مليون شيلينغ كيني (20,800,000,000 شيلينغ كيني) أي ما يعادل 175,094,400.00 دولار أمريكي. أكبر مطالبة فردية مسجلة تعادل 42,090,000.00 دولار أمريكي.

36. منذ القضية الأولى التي رفعها المركز في عام 2016 وحتى الآن وصل إلى الحالة رقم مائة فيما يتعلق بالنزاعات المحالة بموجب قواعد التحكيم الخاصة بالمركز الوطني للتحكيم الدولي وهو ما يمثل اتجاهاً تصاعدياً في إحالة النزاعات في السنوات الخمس التي انقضت منذ بدء العمل بالقواعد.

مؤتمرات وفعاليات التحكيم والحل البديل لتسوية النزاعات

37. استضاف المركز على الصعيد الوطني وتماشياً مع تفويض مركز نيروبي للتحكيم الدولي لتعزيز ممارسة التحكيم التجاري الدولي والأشكال الأخرى لتسوية النزاعات أربع ندوات عبر الإنترنت حول مجالات موضوعية مختلفة.

38. شارك المركز في ندوة عبر الانترنت بعنوان "تعزيز الوصول إلى العدالة عن طريق تعزيز مؤسسة التحكيم في أفريقيا" عقدت في التاسع والعشرين والثلاثين من تشرين الثاني / نوفمبر والأول من كانون الأول / ديسمبر عام 2021.

39. حضر ممثل المركز المؤتمر الوطني السنوي الأول لممارسي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحوكمة الذي عقد يوم الأربعاء 1 كانون الأول / ديسمبر 2021 في مومباسا في ساروفا ومنتجع وسبا وايت ساندس بيتش.

40. شارك المركز في مؤتمر مجموعة الممارسين الشباب للمركز الآسيوي للتحكيم الدولي لعام 2022 بالتزامن مع المسابقة التمهيدية السادسة للجنة التنسيق الدولية في السابع عشر من آذار / مارس 2022.

41. حضر ممثلو المركز مؤتمر معهد المحكمين المعتمدين الدولي المعني بالابتكارات والاضطرابات اليوم وغداً في فندق موفنبيك في السابع والعشرين وحتى التاسع والعشرين من نيسان /أبريل عام 2022.

حضر ممثلو المركز أيضاً مؤتمر شرق افريقيا للتحكيم الدولي حول إعادة التوطين لعصر جديد من التحكيم الدولي في أفريقيا: تغير المناخ والشراكات العالمية والتنمية المستدامة في كيغالي في الفترة ما بين الخامس عشر وحتى السابع عشر من حزيران / يونيو 2022

42. شارك المركز في المؤتمر السنوي لاتحاد المحامين الأفارقة لعام 2022 الذي عقد في أروشا في الفترة من السابع والعشرين وحتى الثلاثين من حزيران / يونيو 2022.

التدريب

43. أطلق المركز تقويمه التدريبي لعام 2021 واستفاد من التكنولوجيا لتوسيع نطاق تنمية المهارات من أجل تنمية المواهب الذي يعد جوهرياً في دعم النظام البيئي للتحكيم. يستلزم برنامج التدريب دورات في التحكيم والوساطة تبدأ من مرحلة التعريف بالنماذج 1 و2 و3 مع التركيز على نوعية المحتوى والتميز في التنفيذ.

وضع سياسة وطنية للحل البديل لتسوية النزاعات

43. واصل المركز التعاون مع اللجنة التوجيهية الوطنية لصياغة السياسة الوطنية من أجل الحل البديل لتسوية النزاعات في كينيا. تُوِّج هذا التعاون بوضع سياسة مقترحة للحل البديل لتسوية النزاعات من قبل الخبراء والتي تشكل إطاراً موحداً لتنفيذ الحل البديل لتسوية النزاعات في كينيا وهي سياسة منصوص عليها في دستور كينيا لعام 2010.

44. أحيلت السياسة إلى مجلس الوزراء عن طريق مذكرة وزارية وقعها النائب العام الموقر وأمين مجلس الوزراء في الخزانة الوطنية.

تقرير استبيان التحكيم في أفريقيا لعام 2020

45. وضع تقرير معاينة التحكيم في أفريقيا لعام 2020 لأفضل مراكز ومقاعد التحكيم الأفريقية وصنف مركز نيروبي للتحكيم الدولي بين أفضل خمسة مراكز تحكيم في أفريقيا فيما يتعلق بجودة مرافق الدعم والموظفين الإداريين. احتل مركز نيروبي للتحكيم الدولي المرتبة الثامنة بين مراكز التحكيم العشرة الأولى في أفريقيا بناءً على عدد قضايا التحكيم التي تمت إدارتها ومذكرات التفاهم المبرمة مع مراكز التحكيم الأخرى. كما صنف التقرير مركز نيروبي للتحكيم الدولي بين مراكز التحكيم الخمسة الأولى في أفريقيا التي أشار المستخدمون إلى أنهم سيوصون بها.

تقوم جمعية القانون الكينية في المجلس بدعوى مجاملة لمركز نيروبي للتحكيم الدولي

46. وجهت جمعية القانون في مجلس كينيا الذي تم انتخابه في آذار/ مارس دعوى مجاملة إلى المركز بناء على دعوة من المسجل وكان الهدف من الاجتماع هو أن تناقش الجمعية ومركز نيروبي للتحكيم الدولي مجالات محددة للتعاون من أجل تعزيز استخدام الحل البديل لتسوية النزاعات في جميع أنحاء البلد. خلال الاجتماع أبرز رئيس جمعية القانون في مجلس كينيا السيد إريك ثيوري ورئيسة مركز نيروبي للتحكيم الدولي السيدة جاكي أويو غيثينجي مختلف فرص الشراكة بين الجمعية والمركز مع جداول زمنية محددة ينبغي استهدافها لتنفيذ الأنشطة.

47. اعترف كلاهما بأن التحكيم والوساطة يشكلان جزءاً من سوق متنامية لديها حالياً إمكانات غير مستغلة ولا تتعدى بأي حال من الأحوال على الأسواق التقليدية للممارسين القانونيين. أشاروا إلى أن الحل البديل لتسوية النزاعات هي تكملة للتقاضي وليست منافسة كما كان يعتقد البعض خاصة في المقاطعات البعيدة عن مدينة نيروبي.

48. طلب أعضاء مجلس إدارة جمعية القانون الكيني خلال الاجتماع إلى المركز أن يضع مناهج دراسية لبناء قدرات الأطراف المهتمة وإرشاد الممارسين الجدد وذوي الخبرة. كما أشاروا إلى وجود ما اعتبروه ممارسين دجالين للحل البديل لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية في السوق ومن ثم الحاجة إلى مزيد من ضمان الجودة لضمان تمتع أولئك الذين يمارسون الحل البديل لتسوية النزاعات بمؤهلات وكفاءات يمكن التحقق منها من خلال اعتماد الممارسين.

49. حدد رئيس الجمعية القانونية الكينية السيد إريك ثيوري خلال الاجتماع ثلاث مجالات للتعاون مع المركز. كان أول ما لاحظه هو التعاون في مناهج التدريب على الحل البديل لتسوية النزاعات. ذكر الرئيس أنه بالإضافة إلى الدورات التدريبية المنتظمة في برنامج التطوير الوظيفي ينبغي تنظيم ندوات رئيسية للمجالات المتخصصة والموسعة مثل الاستثمار الدولي. شدد على الحاجة إلى تدريب يراعي متطلبات السوق وقادر على إدرار إيرادات للممارسين.

50. قال إن المجال الثاني الذي حدده هو تطوير معايير الجودة في الوساطة والتحكيم والمحافظة عليها. أشار الرئيس إلى الحاجة إلى وجود إطار وروح مشتركين يحكمان الأنشطة في مجالات معينة من الحل البديل لتسوية النزاعات مثل التحكيم. كان مجال التركيز الثالث للرئيس هو قائمة اللجان. أعرب الرئيس عن حرصه على معرفة المزيد عن الأساليب المستخدمة في إجراء المقابلات واختيار وتعيين أعضاء في لجنة مركز نيروبي للتحكيم الدولي.

51. رداً على ملاحظات الرئيس وطلباته أشارت رئيسة مجلس إدارة مركز نيروبي للتحكيم الدولي جاكلين أويو إلى أن التدريب على الحلول البديلة لتسوية النزاعات قد مُنح أربع فرص في الجدول الزمني لبرنامج التطوير الوظيفي في الجمعية القانونية الكينية وسيقدم مركز نيروبي للتحكيم الدولي المساعدة التقنية في هذا الصدد. أشارت إلى أن هذه الجلسات غير كافية لأنها تتألف في كثير من الأحيان من محاضرات تستغرق يوماً واحداً ولا تتيح للأعضاء سوى القليل من الوقت لتعلم مهارات مفيدة في مجال تسوية النزاعات بالطرق البديلة. اقترحت للمضي قدماً أن يقدم المركز دورات تدريبية خاصة بمواضيع محددة كمواضيع قد تكون موضوع نزاعات مثل الحل البديل لتسوية النزاعات وإدارة الشركات مشيرة كذلك إلى أن التدريب على الحل البديل لتسوية النزاعات بشكل مستقل غير ممتع.

52. أثناء تحديث الاجتماع بشأن حالة السياسة الوطنية لتسوية النزاعات بالطرق البديلة أفادت رئيسة المفوضية بأن مكتب النائب العام قد شكل لجنة لوضع استراتيجية وطنية لتسوية النزاعات بالطرق البديلة. أصدرت اللجنة تقريراً تم إحالته إلى النائب العام الذي قدم بدوره مذكرة إلى مجلس الوزراء ولكن لم يتم تحديد موعد لمناقشته من قبل البرلمان. طلبت الرئيسة في هذا الصدد دعم الجمعية في صياغة تشريعات سليمة ووضعها. طلبت من المجلس حشد أخوية الجمعية القانونية الكينية من أجل دعم السياسة الرامية إلى إقرارها في البرلمان. من المتوقع أن يتناول مشروع القانون المواضيع التي هيمنت على المناقشات مثل تنظيم سلوك الممارسين في مجال الحل البديل لتسوية النزاعات وإنشاء مجلس وطني لتسوية النزاعات بالحل البديل ووثائق تفويض الوسطاء والمحكمين ومجالات التدخل القضائي.

53. شرحت رئيسة المفوضية فيما يتعلق بقائمة اللجان إجراءات التوفيق بين لجان الوساطة المحلية والدولية فضلاً عن لجان التحكيم المحلية والدولية. أشارت إلى أن إجراءات الانضمام إلى أي من هذه اللجان متاحة للمهتمين على الموقع الإلكتروني لمركز نيروبي للتحكيم الدولي. لاحظت كذلك أن خبرة مقدم الطلب وتدريبه هما أهم العوامل التي يتعين تقييمها طوال عملية التوظيف. كما يُطلب من المرشح تقديم وثائق داعمة تثبت أن منظمات مختلفة رشحته وترأست بالفعل إجراءات التحكيم أو الوساطة.

54. أضافت أنه إذا لم يكن المجلس راضياً عن طلب ما فقد يؤجل، مع تشجيع مقدم الطلب على الحصول على خبرة إضافية وإعادة تقديم الطلب عندما تسنح الفرصة مرة ثانية. إذا نجح الطلب يتم تقديمه إلى مجلس إدارة مركز نيروبي للتحكيم الدولي بالكامل لمزيد من المراجعة والموافقة.

55. فيما يتعلق باستيعاب الفروع القطرية لمبادرة تسوية النزاعات بالحل البديل طلبت الجمعية القانونية الكينية إلى المركز أن ينظر في توسيع نطاق خدمات التوعية التي تقدمها مبادرة تسوية النزاعات بالحل البديل لتشمل الفروع القطرية. اتفق المسجل في هذا الصدد مع المجلس على أن الفروع الوطنية بالغة الأهمية لتحقيق هدف مركز نيروبي للتحكيم الدولي المتمثل في نشر الحل البديل لتسوية النزاعات في جميع أنحاء

البلد. أشار إلى أن المركز وضع استراتيجية للعمل مع حكومات المقاطعات من أجل الوفاء بولايته من خلال برامج التوعية في المقاطعات وذلك بسبب بطء المقاطعات الواقعة خارج نيروبي في استيعاب الحل البديل لتسوية النزاعات وطلب إلى المجلس أن يقيم شراكة مع المركز في نشر عقيدة الحل البديل لتسوية النزاعات في المقاطعات.

56. لاحظ المجلس فيما يتعلق بالتوجيه بين الممارسين الشباب والمتمرسين أن إنشاء برنامج للتوجيه بينهم أمر مهم مشيراً إلى التصور الشائع بأن الحل البديل لتسوية النزاعات هي خيار وظيفي للمحامين والقضاة المتقاعدين. أشارت رئيسة المجلس إلى أن الاتجاه قد تغير بشكل كبير مع تحول العديد من الممارسين الشباب الآن إلى التفرغ لتسوية النزاعات بالحل البديل. وضعت نقطة عمل فريدة في هذا المجال لسد الفجوة بين الممارسين القدامى والجدد.

57. طلب المجلس فيما يتعلق بالمناهج التدريبية الخاصة بمركز نيروبي للتحكيم الدولي فهم الفرق الرئيسي بين ما يقدمه المركز وما يقدمه المدربون الآخرون لتسوية النزاع بالحل البديل. لهذا أوضحت رئيسة المركز السيدة أويو أن برامج مركز نيروبي للتحكيم الدولي تستجيب لاحتياجات السوق ومدعومة من الحكومة مما يوفر ضماناً لجودة الخدمات المقدمة.

يتابع أعضاء مجلس إدارة مركز نيروبي للتحكيم الدولي والمسجل / الرئيس التنفيذي الإجراءات خلال الاجتماع

58. اختتم الاجتماع بملاحظة واعدة، حيث تعهدت الجمعية القانونية لمجلس كينيا ومجلس مركز نيروبي للتحكيم الدولي بالعمل معاً لوضع كينيا كمركز تنافسي وجذاب للتسوية البديلة للنزاعات.

يوجه مجلس مركز نيروبي للتحكيم الدولي دعوة مجاملة لرئيس القضاة المحترم

59. قام مجلس مركز نيروبي للتحكيم الدولي مؤخراً بزيارة مجاملة لرئيسة المحكمة العليا الكينية مارثا كومي في مكتبها في مبنى المحكمة العليا في نيروبي. استقبل رئيس القضاة خلال الاجتماع الذي عقد في 24 حزيران /يونيو 2022 المجلس وشكره على إيجاد الوقت لزيارة السلطة القضائية.

60. عرضت رئيسة مجلس مركز نيروبي للتحكيم الدولي السيدة جاكي أويو في ملاحظاتها موقف المركز لتعزيز الوصول إلى العدالة من خلال التدخلات التي من شأنها دعم وتمكين التحكيم بالشراكة مع السلطة القضائية. تضمنت هذه المقترحات قوائم تحكيم للأخصائيين وقواعد ومذكرات محددة بشأن ممارسات التحكيم واقتراحاً بوضع إطار لتسريع الإجراءات المتعلقة بالنزاعات ذات الصلة بمركز نيروبي للتحكيم الدولي ومركز نيروبي المالي الدولي.

61. أشارت رئيسة القضاة الموقرة في ملاحظاتها إلى أن تفويض المركز والسلطة القضائية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض، مضيفةً أن المؤسستين موجودتان لتقديم خدمات التقاضي للعملاء، وبالتالي فإنهما تشتركان في الكثير من الأمور. أثنت على المديرين والمسجل لجهودهم في وضع نيروبي كمركز إقليمي مفضل للتحكيم التجاري الدولي. أشارت إلى الدور الذي يؤديه المركز في ضمان استيعاب وتعميم خدمات الوساطة المحلية وغيرها من خدمات التسوية البديلة للنزاعات.

62. كررت التأكيد على أن النشاط الاقتصادي لأي دولة هو أمر بالغ الأهمية لنجاحها وعلى هذا النحو فإن خدمات الفصل في النزاعات محورية في ضمان وجود بيئة أعمال مواتية لازدهار التجارة. قالت القاضية كوم: "نحن واضحون في السلطة القضائية أننا بحاجة إلى لعب دورنا في خلق بيئة عمل مواتية من خلال تقديم خدمات قضائية تتسم بالكفاءة والفعالية والسرعة والفعالية من حيث التكلفة ".

63. أشارت إلى أن خدمات التسوية البديلة للنزاعات ينبغي أن تكون موضوعية ومتسقة بحيث تكون هناك إمكانية للتنبؤ من حيث حدود حقوق وواجبات جميع الأشخاص بما في ذلك الكيانات التجارية. أشارت رئيسة القضاة في ملاحظاتها إلى أن "رؤية القضاء للتحول الاجتماعي من خلال الوصول إلى العدالة قد أعطت أولوية واضحة لأنشطة معينة داخل قطاع العدالة التجارية لضمان قدرتنا على دعم اقتصاد حيوي وقوي مثل اقتصادنا".

64. لاحظت أن مبادرات السلطة القضائية موجهة نحو إنشاء سلطة قضائية تصدر قرارات تسفر عن نتائج عادلة اجتماعياً. سلطة قضائية تساعد في إقامة دولة تسودها المساواة وتعطي الأولوية لرفاه جميع الأشخاص. أضافت أنه ينبغي للسلطة القضائية وفقاً لما ينص عليه الدستور أن تكون مؤسسة قوية ومستقلة ويمكن الوصول إليها وتتسم بالكفاءة وتحمي حقوق الجميع ولا سيما الضعفاء منهم.

يواصل مركز نيروبي للتحكيم الدولي تنفيذ تقويم التدريب الخاص به

65. إن المركز مكلف عملاً بالمادة 5 من قانون هيئة التحكيم الوطنية لعام 2013 بتوفير برامج التدريب والاعتماد للوسطاء والمحكمين وتثقيف الجمهور بشأن التحكيم وغيره من الآليات البديلة لتسوية النزاعات. يقدم مركز نيروبي للتحكيم الدولي الآن تنفيذاً لهذا التكليف برامج تدريبية معتمدة لكل من الوساطة والتحكيم موجهة نحو الترويج للتسوية البديلة للنزاعات كعملية مختارة لتسوية النزاعات بين أفراد الجمهور وبناء قدرات ممارسي التسوية البديلة للنزاعات القادمة.

66. نظم المركز في شهر حزيران / يونيو 2022 دورة تدريبية للوساطة مدتها 40 ساعة، وهي دورة متقدمة ومكثفة مدتها خمسة أيام تهدف إلى تزويد المشاركين بالمهارات الأساسية العملية للوساطة. يتحقق ذلك من خلال التدريبات العملية على الاستماع النشط والمفاوضات ومهارات حل النزاعات. تأخذ الدورة نهجاً نظرياً وعملياً باستخدام وسائل تعليمية مثل الكتيبات والمرئيات وعرض باور بوينت والمشاركة. يتم التقييم النهائي على المهارات العملية المكتسبة ومبادئ الوساطة.

67. نجح المركز بناءً على طلب هيئة الموانئ الكينية في الحصول على الدفعة الرابعة من التدريب على الوساطة لمدة 40 ساعة في فندق كراون بلازا في التلة العليا في نيروبي في الفترة من 13 إلى17 حزيران / يونيو 2022. تم اختيار المشاركين في التدريب من قسم الأخلاقيات والنزاهة في هيئة الموانئ الكينية. كان هناك أيضاً مشارك من حكومة المقاطعة. كان المسجل / الرئيس التنفيذي ومدرب الدورة الذي شرف حفل الافتتاح هي السيدة غلاديس واميثا العضو في كلية التدريب في مركز نيروبي للتحكيم الدولي ووسيطة ذات خبرة في التدريب والممارسة.

68. المشاركون الذين أتموا بنجاح التدريب على الوساطة لمدة 40 ساعة مؤهلون للانضمام إلى فريق الوسطاء التابع للمركز وكذلك إلى برنامج الوساطة الملحق بالمحكمة كوسيط مهني معتمد (مركز نيروبي للتحكيم الدولي) **(NCIA(,CPM)**. سيكونون مؤهلين أيضاً للحصول على مزيد من التدريب، تدريب الوحدة 2 (قانون الالتزامات).

استضاف مركز نيروبي للتحكيم الدولي فريقاً من تحالف القطاع الخاص الكيني

69. استضاف مركز نيروبي للتحكيم الدولي مؤخراً فريقاً من تحالف القطاع الخاص الكيني، وهو فريق تابع لتحالف القطاع الخاص الكيني لمناقشة مجالات الشراكة مع المركز. يعتبر تحالف القطاع الخاص الكيني الهيئة العليا للقطاع الخاص في كينيا الذي يهدف إلى دفع التنمية الاقتصادية من خلال تحسين بيئة الأعمال بمعالجة قضايا الأعمال الشاملة، ودفع الاستثمار ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية مع الشركاء. يجمع بين رابطات الأعمال التجارية والهيئات المؤسسية سواءً الكبيرة منها أو الصغيرة والمتوسطة الحجم أو الناشئة، للتحدث بصوت واحد والعمل عن كثب مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين في منابر منظمة للحوار بين القطاعين العام والخاص وآليات أخرى للمشاركة.

70. أعرب المسجل أثناء استقبال الزوار عن امتنانه للشراكة التي يعتزم إقامتها، مشيراً إلى أن الشراكة بين المنظمتين أمر هام لضمان تيسير ودعم عضوية تحالف القطاع الخاص الكيني لتيسير قيامها بأعمالها من خلال تطبيق آليات التسوية البديلة للنزاعات عند تسوية النزاعات. أشار إلى أن آليات التسوية البديلة للنزاعات أساسية لاستمرارية الأعمال واستدامتها، ملاحظاً أن المركز ملتزم بضمان أن تحظى عضوية تحالف القطاع

الخاص الكيني بالقيمة من خلال الشراكة من خلال توفير الدعم اللازم لضمان حل النزاعات بسرعة، وهو عنصر أساسي في سهولة ممارسة الأعمال التجارية.

71. أشار إلى أهمية العمل معاً من خلال مذكرة تفاهم تنشئ إطاراً للشراكة بين المركز وتحالف القطاع الخاص الكيني. سيكون الغرض من مذكرة التفاهم التي أشار إليها هو توفير إطار عام لتنظيم التعاون بين تحالف القطاع الخاص الكيني ومركز نيروبي للتحكيم الدولي، نحو تعزيز التوعية بالوساطة كآلية بديلة لحل النزاعات لأصحاب المصلحة في تحالف القطاع الخاص الكيني. اتفقت المنظمتان أيضاً على العمل معاً من أجل تيسير وتوفير أماكن للوساطة لأعضاء تحالف القطاع الخاص الكيني.

72. سيواصل المركز وضع برامج توعية ومعرفة منظمة حول حل النزاعات البديلة لأعضاء تحالف القطاع الخاص الكيني مع تحديد الفرص في الوقت نفسه لتعميق الشراكة المتجددة وتفعيل الشروط الأخرى لمذكرة التفاهم.

شارك مركز نيروبي للتحكيم الدولي في مؤتمر التحكيم الدولي لشرق أفريقيا في كيغالي

73. شارك مركز نيروبي للتحكيم الدولي في مؤتمر التحكيم الدولي لشرق أفريقيا الذي عقد هذا العام في 17 حزيران / يونيو 2022 في كيغالي في رواندا. تهدف الجوائز إلى الاحتفال بالممارسين والقادة البارزين في نظام التحكيم البيئي في أفريقيا وتقديرهم وتكريمهم. قدم السيد لورانس مويروري، المسجل/ المدير التنفيذي في مركز نيروبي للتحكيم الدولي بحثاً بعنوان "تتبع العمل المناخي في التحكيم في أفريقيا". كان من بين المتحدثين البارزين خلال هذا الحدث البروفيسور غيتو مويغاي النائب العام السابق لكينيا والبروفيسور كوفي أبوتسي الشريك القانوني للمحور في غانا وبول جان لو كانو كبير المستشارين القانونيين في المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية من بين العديد من المتحدثين البارزين الآخرين.

74. كان موضوع حدث هذا العام هو "إعادة التوطين من أجل عصر جديد من التحكيم الدولي في أفريقيا: تغير المناخ والشراكة العالمية والتنمية المستدامة ". كان الهدف منه تكريم الممارسين في مختلف الفئات التي شملت مقدم خدمات المحكمين الرائدين والابتكار في التحكيم وفريق محاميي القضايا الرائد والمحكم الأفريقي الشاب لهذا العام والمحكم الأفريقي لهذا العام. عكست الجوائز موضوع هذا العام واستهدفت البناء على ما تم إنجازه بالفعل في النظام الإيكولوجي للتحكيم الأفريقي.

75. تم خلال إصدار قرارات التحكيم انتخاب المحكّم الرئيسي الكيني الدكتور كاريوكي مويغوا الحائز على درجة الدكتوراه وابنه جيمس نغوتو كاريوكي من المعهد القانوني للمحكمين كأفضل محكّم أفريقي في عام 2022 والفائز بجائزة أفضل محكّم شاب في أفريقيا في عام 2022. حصل الثنائي على جوائز حل النزاعات البديلة

المرموقة (ADR) متفوقين على المنافسين الآخرين من مصر وموريشيوس وإثيوبيا ونيجيريا وكينيا. إن الدكتور كاريوكي مويغوا هو الشريك الإداري في شركة كاريوكي مويغوا وشركاه للمحاماة بينما جيمس كاريوكي مساعد في دي إل إيه بيبر أفريقيا، كينيا (إيسيمي كاماو ومايما للمحاماة). يعتبر فوز الثنائي هو تتويج للالتزام بالتميز في ممارسة التحكيم.

76. يعتبر الدكتور كاريوكي مويغوا الفائز بجائزة المحكم الأفريقي لعام 2022 والحائز على درجة الدكتوراه أحد أفضل 6 محكمين في كينيا بموجب دليل قانون الدوائر والشركاء الرسمي. هو محكم متحمس وكأنه عشرين (20) شخصاً. يعتبر واحد من نخبة المحكمين في كينيا الذين حصلوا على أعلى رتبة من المحكمين القانونيين (C. Arb) وتم انتخابه دون معارضة كأمين للمعهد الأفريقي للمحكمين القانونيين مما يجعله القائد الرسمي للتحكيم في أفريقيا.

77. إن الدكتور كاريوكي مويغوا بالإضافة لذلك كبير المحاضرين في القانون في كلية الحقوق بجامعة نيروبي، وهو أيضاً مؤلف للكتب الرائدة الثلاثة في مجال التحكيم والوساطة والتسوية البديلة للنزاعات في كينيا، بما في ذلك كتاب تسوية النزاعات عن طريق التحكيم في كينيا، وهو كتاب التحكيم ودليل الممارسة في طبعته الرابعة. يرأس الدكتور كاريوكي مويغوا فريقاً من كبار ممارسي التقاضي والتسوية البديلة للنزاعات. فاز بجائزة الإنجاز مدى الحياة من المعهد المعتمد للمحكمين (كينيا) وممارس تسوية النزاعات البديلة لهذا العام في حفل توزيع جوائز نيروبي القانونية لعام 2021. إن جيمس كاريوكي من ناحية أخرى في المعهد القانوني للمحكمين هو رئيس مجموعة الأعضاء الشباب (YMG) من معهد المحكمين المعتمد (CIArb) وأحد كبار محامي تسوية النزاعات في كينيا.

أطلق مركز نيروبي للتحكيم الدولي مجلته الافتتاحية

78. أصدر المركز مجلته الافتتاحية في 17 شباط / فبراير 2022. أشارت السيدة جاكي أويو رئيسة مجلس مركز نيروبي للتحكيم الدولي إلى أن المجلة ستوفر منبراً للخطاب الأكاديمي بشأن القضايا ذات الصلة بإصلاح نظام تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول، مما سيسمح للمستثمرين الأجانب بمقاضاة الدول المضيفة عن طريق التحكيم الاستثماري.

79. أشارت إلى أن نظام تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول في دائرة الضوء مع المعلقين الذين يدعون إلى شرعيته ويعارضونها. لاحظت كذلك أن المشاركين في النقاش اختلفوا على قيمة الآلية ونزاهتها، حيث أصبحت تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول الآن موضوعاً للإصلاح في كل من الدول المضيفة والدول المصدرة لرأس المال. "نأمل لذلك أن توفر مجلتنا منتدى للتحقيق والمساهمة في تلك المناقشة".

80. ذهبت إلى أبعد من ذلك لتلاحظ أن معظم قضايا النزاعات بين المستثمرين والدول الجديدة مستمدة من المعاهدات الموقعة منذ 15 إلى 20 عاماً على الأقل، بدلاً من تلك التي تم التصديق عليها في السنوات الأخيرة. لا تكمن أهم جهود الإصلاح في المعاهدات المقبلة بل في المعاهدات القائمة. قالت السيدة أويو إنه حتى إذا تحسنت جميع معاهدات الاستثمار التي تم التفاوض بشأنها حديثاً، أو امتنعت الحكومات تماماً عن التفاوض بشأن أحكام تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول، فإن المخزون الحالي الذي يزيد على 3,000 معاهدة استثمارية سيظل يتيح الوصول إلى تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول بنفس الشروط التي كانت سائدة من قبل.

81. اختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن المجلة ستقدم أفكاراً ثاقبة ووجهات نظر بشأن النقاش الدائر حول إصلاح نظام تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول والمخاوف والتحديات والفرص. تخضع المجلة لمراجعة من قبل الزملاء والتزام بأعلى مستويات الجودة في المعايير العلمية ومصداقية المعلومات.

ندوات القيادة الفكرية عبر الإنترنت

82. استضاف المركز على الصعيد الوطني وتماشياً مع تفويض مركز نيروبي للتحكيم الدولي لتعزيز ممارسة التحكيم التجاري الدولي والأشكال الأخرى لتسوية النزاعات، ندوتين عبر الإنترنت حول مجالات مواضيعية مختلفة.

83. استضاف المركز في 27 نيسان / أبريل 2022 بالشراكة مع معهد إدارة الموارد البشرية ندوة عبر الانترنت بعنوان "التسوية الفعالة للنزاعات في قطاع علاقات العمل"، واستضاف المركز في 23 حزيران / يونيو 2022 بالشراكة مع تحالف القطاع الخاص الكيني ندوة عبر الانترنت بعنوان "تسوية النزاعات التجارية باستخدام الآليات البديلة لتسوية النزاعات".

مشروع الأمانة

AALCO/RES/DFT/ORG 3

مشروع قرار بشأن بند جدول الأعمال

28 أيلول / سبتمبر 2022

تقرير عن مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو

تنظر المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في دورتها الستين

في التقرير عن مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو والوارد في الوثيقة رقم AALCO/60/NEW DELHI (HEADQUARTERS)/2022/ORG 3

إدراك مع تقدير الملاحظات الاستهلالية التي أدلت بها الأمانة وتقرير مديري مراكز التحكيم الإقليمية.

التأكيد من جديد على التزام حكومات الدول الأعضاء بتعزيز دور مراكز التحكيم الإقليمية.

التذكير بالقرار المتعلق بالخطة المتكاملة لتسوية النزاعات في المعاملات الاقتصادية والتجارية المعتمدة في دورة الدوحة لعام 1978.

الإعراب عن الارتياح للاستخدام المتزايد للمرافق والفرص المتاحة لكل من التحكيم المحلي والدولي تحت رعاية مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لها.

تقدير الجهود والمساهمات التي قدمتها حكومات ماليزيا وجمهورية مصر العربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كينيا لاستضافة مراكز التحكيم الإقليمية المعنية.

المزيد من التقدير للأنشطة الترويجية التي قام بها مديرو المراكز، بما في ذلك تنظيم الندوات والبرامج التدريبية لتعزيز التحكيم التجاري الدولي في منطقتي آسيا وأفريقيا.

التأكيد من جديد على قرار آلكو السابق بشأن ضرورة قيام حكومات الدول الأعضاء بتعزيز ودعم استخدام مراكز التحكيم الإقليمية.

المزيد من التأكيد لاقتراحها بعد التشاور مع مديري مراكز التحكيم الإقليمية المعنية بعقد مؤتمر تحكيم دولي كل سنتين بالتناوب في كل مركز من المراكز وبدعم من الدول الأعضاء.

1. **تطالب** الدول الأعضاء بمواصلة دعمها لمراكز التحكيم الإقليمية واستخدام مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لآلكو لحل نزاعاتها ولا سيما النظر في إدراج شروط التحكيم هذه في عقودهم

2. **تحث** مراكز التحكيم الإقليمية أن تنظر إلى أقصى حد ممكن فيما بينها في تشكيل نظام موحد إدارياً ومالياً بين المراكز والمعايير المشتركة لتأهيل المحكمين.

3. **توجه** مراكز التحكيم الإقليمية أن تجتمع في كل دورة سنوية لآلكو لتمكين تبادل الأفكار وتقديم تقرير عن النتائج إلى المنظمة.

4. **تقرر** إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية الحادية والستين.